دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

خلال الفترة : 1970 – 2014 .

إعداد:

د. مولاي بوعلام [*] .

د.محمد سفير [**] .

ملخص:

من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية تبين أن المتغيرات لها علاقة ارتباط فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، وذلك من خلال أن معامل ارتباط النمو الاقتصادي بمؤشر البطالة جاء ضعيفا وسالبا، وهو ما يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف لدرجة تأثير أحدهما على الآخر وذلك مرده إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، نتيجة الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية، ومنه نستنتج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال العقد الأخير هو الذي ساهم في الرفع من معدلات التشغيل الحالية وخفض معدلات البطالة، كما أن هناك ارتباط قوي جدا وموجب بين النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة، وهذا يتماشى مع طبيعة متطلبات النظرية الاقتصادية، التي مفادها أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة، أما قوة العلاقة الارتباطية بينهما فتعني أن جزاء كبيرا من الزيادة في الناتج الوطني تذهب إلى تدعيم المجهود الاستثماري الذي يجر وراءه زيادة العمالة، لكن يظهر أن هذا المجهود غير كاف لامتصاص المعدلات المرتفعة من البطالة الموجودة في المجتمع والتي تتغذى بالخصوص من الضغط الديموغرافي.

مقدمة :

يعاني الاقتصاد الجزائري من تفاقم مشكلة البطالة التي تقود إلى نتيجة أكدتها بعض التجارب الدولية الناجحة ويؤكدها الواقع الاقتصادي الجزائري حيث لا يمكن مكافحة وإيجاد حل لمشكلة البطالة بسياسات واجراءات مستقلة، إذ لابد من وضع سياسة معالجة البطالة في إطار الترابط الوثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني، واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فخطورة مشكلة البطالة تتمثل في أنها من جهة تشكل هدرا لموارد المجتمع، ومن جهة أخرى تعد مؤشرا ودليلا على فشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات السكان. ويتأثر تقدير حجم البطالة في الجزائر بالمشاكل المفاهيمية

[*] أستاذ محاضر بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
[**] أستاذ محاضر بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

والعجز الإحصائي، حيث إن أول ما يواجهنا من عقبات عند التصدي لقضية البطالة هو قلة البيانات وعدم دقتها بشكل يقود إلى تصور إجراءات التصحيح والعلاج، فالبطالة موجودة وقائمة بأنواعها المتعددة مع ملاحظة أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة هي العامل الرئيسي في تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة في أي اقتصاد، وأنه من الأهمية بمكان في هذه المرحلة الملحة دراسة هذه الظاهرة لما لها من تأثيرات سلبية مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

نظرا لأهمية المناهج الكمية في تشخيص الظواهر المختلفة، أصبح الاهتمام بها من الأولويات ، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية اتخاذ القرار، فتحليل المعطيات كجزء من هذه المناهج ، تساهم بشكل كبير في إعطاء تفسيرات لموضوع البحث وهذا باستخدام الأدوات الإحصائية المختلفة وبالتالي تعتبر وسيلة لتحقيق غاية ما .

أخذت تقنيات تحليل العوامل أهمية كبيرة في شتى الميادين، إذا ما يزال مجموعة من الباحثين والأخصائيين في هذا المجال يباشرون في ترقيتها واستعمالها لحل كثير من المسائل.

ويهدف هذا البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الجزائر؟

وسوف نحاول عبر هذا العمل، أن نطبق طريقة ACP باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وذلك وفق المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة

المحور الثاني: دراسة كمية وتحليلية لعلاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

المحور الأول : مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة .

إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمر معقد، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس لحالة العاطل عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي لمفهومها يواجه صعوبات تظهر عند التعريف بها وتحديد أسبابها، واسلوب حصرها أو أنواعها.

أولا: مفهوم البطالة

✓ **البطالة لغّة**

تعني البطالة التعطل، الضياع، الهدر والخسارة، فقد جاء في لسان العرب بَطَل الشيءُ، يَبْطُل بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلانًا: ذهب ضيَاعًا وخُسْرًا، فهو باطل. ويقال: ذهب دَمُه بُطْلاً أي هَدَرًا. وبَطِل في حديثه بَطَالة وأَبطل: هَزَل، والاسم البَطل. وبَطَل الأَجيرُ، بالفتح، يَبْطُل بَطالة وبِطالة أي تَعَطَّل فهو بَطَّال وبطل: يبطل، بطالة، العامل تعطل لم يجد عملاً، جعله بلا عمل [1].

✓ **المعنى الاصطلاحي للبطالة**

تطلق البطالة على ثلاثة معاني[2]:

1–عدم تناسب فرص العمل مع المتاح من قوة العمل أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها؛

2–عدم توفر فرص العمل أيا كان نوعها لطالبي العمل ؛

3–أو قيام الشخص بعمل ما لا يتناسب مع رغبته في العمل.

✓ **البطالة كظاهرة**

هناك من عرفها بأنها: "هي حالة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، ولكن لا تتوفر لهم فرصة الحصول عليه" [3]، ونعتقد أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار حدود سن العمل.

ومنهم من عرفها بأنها: "هي ظاهرة تؤثر بانتظام في قوة العمل بالمدى طويل الأجل وخاصة في الدول الصناعية أثناء فترات الكساد الأعظم" [4]، ونلاحظ أن هذا التعريف غامض، حيث لم يوضح نوع هذه الظاهرة، ولماذا تؤثر فقط على الدول الصناعية ؟

✓ **البطالة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية**

كل من هو قادر على العمل وراغب فيه يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى[5]. ينطوي هذا التعريف على ثلاثة شروط أساسية[6]:

1–عدم وجود عمل: أي لا توجد وظيفة أصلا سواء مدفوعة الأجر أو بدون أجر كمن يعمل لنفسه في الأعمال الحرة أو لدى رب الأسرة؛

2–البحث عن العمل: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة؛

3–الرغبة في قبول الوظيفة: وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

✓ **التعريف الشامل للبطالة**

أكثر التعريفات شيوعا وعمومية لمفهوم البطالة هو الذي يعرفه بأنه " تلك الحالة التي يكون عليها الأفراد الحاملين لقوة العمل والراغبون في العمل والقادرون عليه (من حيث السن، الصحة، الحالة الاجتماعية، الخبرة والتأهيل المهني) والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه"[7]. ولعل هذا التعريف يكاد يعكس كل الشروط الموضوعية التي تحقق بمقتضاها حالة البطالة، غير أنه لا يتطرق لأشكالها أو دوافعها و نتائجها.

نتفق مع بعض النقاط في التعاريف السابقة، فنستنتج تعريفا شاملا للبطالة بأنها: هي تلك الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الأجر القائم ويصنفون ضمن حدود سن العمل، لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بظروف النشاط المراد القيام به.

ثانيا: أنواع البطالة

تتفاوت كتلة البطالة من حيث الجنس، العمر والمهنة، وقطاع النشاط، وكذلك من حيث المدة التي تعانيها الفئات العاطلة. وإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة. فهناك أنواع عدة من البطالة التي عرفتها المجتمعات في مختلف مراحل تطورها سواء الصناعية منها أو تلك التي عرفتها البلدان النامية ومنها الدول العربية.

وتشير معظم الدراسات التي تناولت مشكلة البطالة إلى أشكالها أو صورها وبأنها ليست ثابتة ونهائية، بل متغيرة ومتجددة تبعا لزاوية الاهتمام بها من قبل الباحث، فضلا عن المعيار أو المعايير التي يتبعها الباحث في دراسته لهذه الظاهرة. ونعرض في ما يلي أهم أشكال البطالة وأنواعها الأكثر شيوعا:

✓ **البطالة الدورية:**

من المعلوم أن النشاط الإقتصادي لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتابه فترات صعود وهبوط دورية. يطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الإقتصادي مصطلح الدورة الإقتصادية (Business Cycles) التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون هذه الدورة من مرحلتين ومن نقطتي تحول، تسمى المرحلة الأولى مرحلة الرواج أو التوسع، فيها يتجه الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد إلى أن يصل إلى

نقطة الذروة أو قمة الرواج، عندها تحدث نقطة التحول . ليتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل- الناتج- التوظيف) نحو الهبوط الدوري ويدخل الإقتصاد الوطني مرحلة الانكماش. إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها يبدأ الانتعاش ليتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى[8] .

البطالة الدورية في تعريف هيئات الأمم المتحدة، هي: " نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة "[9].

✓ **البطالة الاحتكاكية:**

هي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن العمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم، بعبارة أخرى تعني البطالة الاحتكاكية: التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى، التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى، في سبيل الدراسة[10]، بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات أو لصعوبة تدريب العمال على الأعمال الجديدة التي لم يسبق لهم التدرب عليها ، نتيجة للتحسينات التكنولوجية في وسائل الإنتاج أو التغيرات في الطلب على الطراز الحديث، هذا يدعو أحيانا إلى تغيير وظيفة العامل أو إعادة تدريبه، ولكن طالما كان الطلب الإجمالي لم يتأثر، فإنه من المحتمل ظهور فرص عمل جديدة في الزمن القصير، لذلك تعتبر أنها ليست بالخطيرة بل أنها أقرب لأن تكون مؤقتة [11]. وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة.

وينتشر هذا النوع في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية، يرجع ذلك إلى تماسك وترابط العلاقات الإنسانية والاجتماعية والتي تعتبر اكثر تماسكا في الدول النامية، حيث يرتبط الفرد بأهله ومجتمعه. ويتوقف معدل زيادة أو نقصان هذا النوع من البطالة على شفافية الحصول على المعلومات حول الوظائف المختلفة في سوق العمل، فكلما زادت المعلومات قلت هذه البطالة[12]. كما أن إعانات البطالة من شأنها أن ترفع من معدلاتها بسبب الامتيازات التي يتحصل عليها المستفيدون مثل: الإعفاء الضريبي على ضريبة الدخل.

✓ **البطالة الهيكلية:**

يمكن تعريف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل وتركيب القوى العاملة (من حيث المهارة، التوزيع الوظيفي والتوزيع الإقليمي) وبين هيكل الطلب على الأيدي العاملة[13]. نعني كذلك بالبطالة الهيكلية وجود عدد من الأفراد العاطلين بسبب مؤهلاتهم التي لا تتوافق مع متطلبات الوظائف الشاغرة الموجودة، أي أن البطالة الهيكلية تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني بحيث لا تتوافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات الوظائف الشاغرة [14].

وتوجد أسباب عديدة للبطالة الهيكلية من أهمها:

- التغيرات في الطلب والأذواق: بمعنى أنه مع حدوث التطور الإقتصادي تحدث تغيرات في أذواق الأفراد واحتياجاتهم بحيث تؤثر على طلبهم من السلع والخدمات المختلفة، بالتالي يقل الطلب على منتجات الصناعات التقليدية السائدة ويزداد الطلب على المنتجات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة البطالة في الصناعات الأولى؛
- التطورات التكنولوجية: حيث يؤدي التطور التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية جديدة ونوعيات جديدة من السلع والتي تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، يترتب على ذلك الاستغناء عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال الفنون القديمة وفي انتاج السلع التقليدية، فتزداد البطالة الهيكلية. يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين التطور التكنولوجي وبين معدل البطالة الهيكلية؛
- التغير في التركيب العمري لقوة العمل: فكلما زادت النسبة التي يحتلها الشباب صغار السن إلى قوة العمل (حيث تقل خبرتهم بالأعمال والوظائف المختلفة) كلما زاد معدل البطالة الهيكلية ؛
- زيادة نسبة الإناث في قوة العمل: لأن زيادة فرص التوظيف المخصصة للإناث سيؤدي إلى مزاحمة الرجال على كثير من مناصب العمل، مما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة الهيكلية.

✓ **البطالة المقنعة أو المستترة:**

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية يساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته [15]، من ثم فإن مفهوم البطالة هنا يتضمن عدة عناصر من أهمها:

- قيام العاملين بالعمل، وعدم عملهم في نفس الوقت فيترتب على ذلك انخفاض معدلات الأداء وعدم الحماس في القيام بالعمل؛
- يزداد ظهور المعدلات العالية لهذه النوعية من البطالة كنتيجة لعدم وجود الإدارة الجيدة التي تملك سلطة توجيه أجهزة الإنتاج والخدمات؛
- يظهر هذا النوع من البطالة كناتج لعدم تكافؤ وظيفتي الإشراف والرقابة في إدارة العمل[16].

✓ **البطالة الموسمية:**

وهي البطالة الناجمة عن توقف العمل الذي يؤديه الإنسان توقفا تعترضه طبيعة ذلك العمل وظروفه في بعض القطاعات الاقتصادية. وتعني أن هناك قوى بشرية مؤهلة للقيام بعملها في المجتمع لكنها لا تقوم به إلا في مواسم محددة من العام، ومثل هذه البطالة، البطالة التي يخضع لها عمال المواسم الزراعية وأعمال بعض المهن أو الحرف

التي لها مواسم معينة في فصل الشتاء أو الصيف، حيث يزداد الطلب على العمالة في بداية وخلال الموسم، ثم ينخفض الطلب على العمال وينعدم في نهاية الموسم وينتظر الأفراد العاملون الموسم القادم وهكذا. مثل موسم جني القطن أو المواسم السياحية والفنية والمهرجانات ...إلخ.

عند ملاحظة حدوث البطالة الموسمية في نشاط ما أو صناعة ما، لا يعني بالضرورة حدوث بطالة موسمية في بقية الأنشطة، هذا يعني أن العمال الذين تعرضوا للبطالة نتيجة الاستغناء عنهم في نشاط ما، يستطيعون أن يجدوا عملا في نشاط أخر أو صناعة أخرى .

ويندرج أيضا تحت البطالة الموسمية تخفيض ساعات العمل أو عدد الأيام التي يشتغلها العامل وذلك دون الاستغناء الكامل عن خدمات العامل كلية. وهذا يعني أن العامل يعمل لفترة أقل مما كان، بالتالي يكون في حالة بطالة جزئية.

- ✓ **البطالة الواضحة (المكشوفة):**

وتعني حالة الأفراد الذين لا يجدون عملا أصلا يكتسبون منه قوتهم، ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد الوطني، مثل بطالة الخريجين والباحثين الجدد عن العمل لأول مرة والتي تمثل بطالة المتعلمين النسبة الكبيرة منها[17]. والبطالة المكشوفة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، في البلدان الصناعية، يتزايد حجم ومعدل هذه البطالة في مرحلة الانكماش و الكساد الدوري، عادة ما يحصل العاطل عن العمل في هذه الدول على إعانات أو مساعدات حكومية، أما في البلدان النامية فتكون البطالة المكشوفة أكثر إيلاما وقسوة، لعدم وجود مثل هذه الإعانات.

- ✓ **البطالة الشاملة والجزئية:**

توصف البطالة الشاملة بأنها شاملة أو عامة، إذا كان فائض القوة العاملة العاطلة شاملا لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون استثناء كما في حالة ركود اقتصادي عام أو في حالات الأزمات والحروب.

كما توصف بأنها شاملة لقطاع معين إذا كانت مقتصرة على فئة محددة من قوة العمل ولهذا القطاع خاصة.

وتصف البطالة بأنها جزئية إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداما تاما، أي أنها تشمل كل الأفراد الذين يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص، سواء كانوا في العمل أو ليسوا فيه، ويعملون لأسباب خارجة عن إرادتهم لساعات أقل من ساعات العمل العادية وهم يبحثون عن عمل إضافي أو مستعدون لهذا العمل أثناء فترة الكساد.

✓ **البطالة السلوكية:**

هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض جزء من القوة العاملة عن المشاركة في بعض النشاطات والانخراط للعمل في الوظائف ذات القيمة الاجتماعية الدنيا خوفا من نظرة المجتمع، فتترك العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا، كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة وأعمال البناء الشاقة وغيرها.

✓ **البطالة المستوردة:**

وهي البطالة التي يتعرض لها جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع[18]. وقد يواجه النشاط الاقتصادي هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

✓ **البطالة الإنكماشية:**

تمثل أولئك العاطلون عن العمل نتيجة انكماش بعض الأنشطة وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منها وهي بطالة اختيارية.

✓ **البطالة العالقة أو القاعية:**

وهي البطالة المتبقية عندما يكون النشاط الاقتصادي في حالة توازن دون مستوى التشغيل الكامل[19].

✓ **البطالة الطبقية:**

وهي ترتبط بمنظور اجتماعي، حيث توجد في أي مجتمع من القوى البشرية العاملة فيه، تحتل مرتبة إجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع إنتاجها ومع ما تقوم به من أعمال[20].

ونلخص أخيرا إلى أنه للبطالة المعاصرة عدة وجوه، وهذا التنوع في أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد تحليل البطالة، حيث ترتبط البطالة بعدم توازن الطلب الكلي والعرض الكلي.

ومهما كان نوع أو شكل البطالة، فهي عبارة عن كمية من طاقة ووقت العمل غير المستخدم خلال فترة زمنية معينة.

✓ **البطالة الإقليمية:**

هي البطالة التي قد تصيب إقليماً معيناً دون آخر، وتنتج عن الكوارث الطبيعية التي تصيب إقليماً أو آخر، أو نفاذ الموارد من هذا الإقليم دون الآخر، وغير ذلك من الأسباب[21].

المحور الثاني: دراسة كمية وتحليلية لعلاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولا: متغيرات الدراسة

- **النمو الاقتصادي (GDP)**: إن العديد من الدراسات الاقتصادية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي، وفي دراستنا هذه سوف نستخدم إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2000)، وهو عبارة إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين ، ويعبر عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في البلد مضافاً إليه الضرائب على المنتجات ومخصوماً منه إعانات الدعم غير المشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، وهذه البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2000 والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لعام 2000 ، وبالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل .
- **معدل البطالة (UNEM)**: يشير مصطلح البطالة إلى نسبة أفراد المجتمع القادرين على العمل والذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف ، ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للتشريعات كل بلد .
- **نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDI)** : نستخدم في دراستنا إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) وهو يتكون من إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) كنسبة من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، وتشمل الأصول الثابتة تهيئة الأراضي، ومشتريات الآلات والتجهيزات والمعدات، إنشاء الطرق، السكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، المكاتب، المستشفيات، المساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. أما المخزونات فهي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه" .
- **إجمالي القوة العاملة (LF)** : يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة القادرة على المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل، بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت. تشمل إحصائيات القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة وأسلاك الأمن، العاطلين عن العمل، الباحثين عن العمل لأول مرة،

ولكن يُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر للآخرين، عمالة القطاع غير الرسمي بما فيها العاملين في النشاطات الاقتصادية العائلية؛

- **معدل التضخم (CPI)** : يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً ومن بين الصيغ الشائعة الاستخدام بوجه عام صيغة لاسبيرز.

ثانيا: حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود جغرافية وحدود زمنية على النحو التالي :

- ✓ **الحدود الجغرافية للدراسة** : بعد تحديد المتغيرات الأساسية للنموذج لابد من تحديد الحدود المكانية للإحصائيات المستعملة في التقدير ، ويتم إختيار هذه العينة في ضوء الهدف من الدراسة والمتمثل في محاولة التوصل إلى تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- ✓ **الحدود الزمنية للدراسة** : تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2014)، وقد تم إختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جدول مؤشرات التنمية في العالم التي يقوم البنك الدولي بإعدادها (WDI)، مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF)، للإشارة أنه من أصعب المهام التي تواجه القياس الإقتصادي هي مهمة جمع المعطيات، لذا لا يمكن الجزم عن صحتها بالرغم من إقتنائها من جهات رسمية.

ثالثا: دراسة تطبيقية

وسوف تقوم الدراسة على مجموعة المتغيرات الإقتصادية ومجموعة من المفردات المتعلقة بالعينة، خلال الفترة (1970- 2014)، وذلك قصد تحليل العلاقة بين المتغيرات والمفردات، وسنقوم بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على جدول يتكون من 05 متغيرات و45 مفردة (سنوات)، وذلك قصد تحليل العلاقة بين المتغيرات والمفردات ومن ثم المقارنة بينها.

بعد إعداد المعطيات طبقنا لخطوات الطريقة بالاستعانة ببرنامج (SPSS.Statistics.v22) تحصلنا على النتائج التي سنعلق عليها وهي كالتالي :

1. الإحداثيات والتمثيل البياني للمتغيرات على المعلم F_1 , F_2 :

الجدول الموالي يوضح إحداثيات المتغيرات على المحاور :

الجدول رقم 01 : إحداثيات المتغيرات على المحورين F_1 , F_2 :

	المركبات	
	F_1	F_2
LCPI	-0,188	0,108
LGDI	-0,210	0,510
LGDP	0,399	0,131
LUNEM	-0,111	-0,629
LLF	0,405	0,033

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.Statistics.v22.

- بالنسبة للمحور الأول F_1 نلاحظ ما يلي :

✓ يبين هذا المحور وجود تعارض بين المتغيرات : متغيرة النمو الإقتصادي و متغيرة إجمالي القوة العاملة التي تظهر بإحداثيات موجبة من جهة ، ومتغيرات معدل البطالة ، معدل التضخم وتراكم رأس المال الإجمالي اللذان يظهران بإحداثيات سالبة من جهة أخرى ، وهذا ما يفسر بأن هذا المحور له نسبة كبيرة في تفسير هذه المتغيرات (48,18 %) ؛

✓ أغلب المتغيرات مرتبطة ارتباط ضعيف مع هذا المحور ، وأقواها ارتباطا هما متغيرة النمو الاقتصادي و إجمالي القوة العمالة ، إذن متغيرتي النمو الاقتصادي و إجمالي القوة العاملة ممثلان أحسن تمثيل على المحور الأول ، وهذا ما يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة المتغيرتين في تكوين هذا المحور ؛

✓ عدم تجمع كل المتغيرات في جهة واحدة للمحور الأول ، أي عدم ارتباطها كلها ارتباط موجب أو سالب مع هذا المحور يدل على أن المتغيرات بشكل عام لا تتطور في نفس الاتجاه .

- بالنسبة للمحور الثاني F_2 نلاحظ ما يلي :

✓ يمثل هذا المحور (29,19 %) من قيمة الجمود الكلي (Variabilité) وهو بذلك أقل أهمية من المحور الأول ؛

✓ كل المتغيرات تقريبا ممثلة بإحداثيات موجبة ما عدى متغير معدل البطالة ، وأغلب المتغيرات مرتبطة ارتباط ضعيف مع هذا المحور ، وأقواها ارتباطا هما متغيرة معدل البطالة و تراكم رأس المال الإجمالي ، إذن فالمتغيرتين معدل البطالة و تراكم رأس المال الإجمالي ممثلان أحسن تمثيل على المحور الثاني ، وهذا ما يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة المتغيرتين في تكوين هذا المحور؛

- بالنسبة للمعلم F_1 و F_2 يمكننا استخلاص ما يلي :

- ✓ أغلب المتغيرات ممثلة جيدا على المعلم ، حيث نلاحظ عند جمع القيمتين في المحورين تجد قيمة هذا المجموع يقترب من الواحد وهذا ما يدل على جودة نوعية التمثيل للمتغيرات ؛
- ✓ كل المتغيرات قريبة جدا من دائرة الارتباط ، كما نلاحظ أن هذه المتغيرات تساهم في تكوين المحورين ، وأن المحورين F_1 و F_2 يفسران 77,38 % من الجمود الكلي ، وهذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخطط .

ويوضح الشكل التالي التمثيل البياني للمتغيرات :

الشكل رقم 01 : التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة :

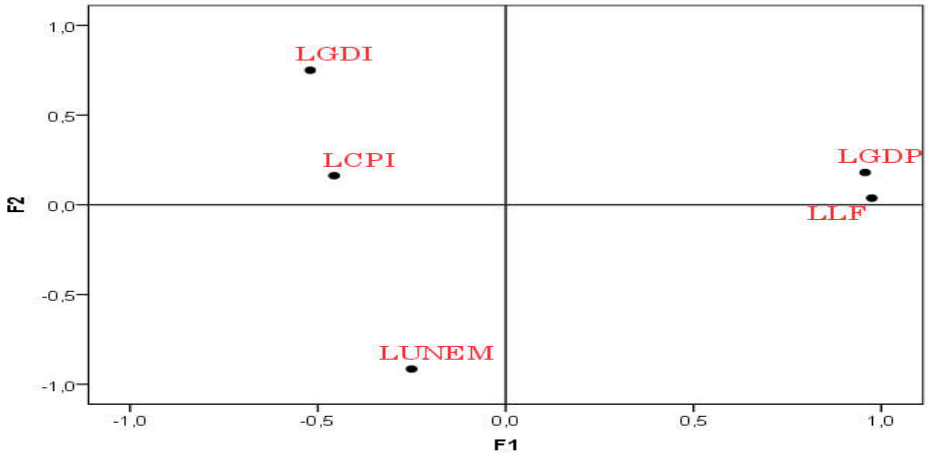

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.Statistics.v22.

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن هناك ثلاث سحابات من المتغيرات وهي مقسمة إلى مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى : النمو الإقتصادي (LGDP) و إجمالي القوى العاملة (LLF) فهي تتمركز في الجهة القصوى الموجبة للمحور F_1، وهذا ما يوضح علاقة الارتباط القوية والموجبة ما بين هذين المتغيرتين .

المجموعة الثانية : معدل التضخم (LCPI) وتراكم رأس المال الإجمالي (LGDI) فهي تتمركز على الجهة المتوسطة السالبة للمحور F_1 ، وهذا ما يوضح علاقة الارتباط المتوسطة والسالبة بين هذين المتغيرتين .

المجموعة الثالثة : تتكون من متغيرة معدل البطالة ، فهو يتمركز في الجهة السالبة للمحور F_2، وبما أن هذه المتغيرة تتواجد في الجهة المعاكسة لكل من المجموعتين السابقتين ، فهذا يدل على العلاقة العكسية بين معدل البطالة والمتغيرات الأخرى .

2. تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال تحليلها للإرتباط بين المتغيرات إلى توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات وخاصة المتغيرتين الأساسيتين البطالة و النمو الاقتصادي ، والمتغيرات الأخرى المستقلة الموضحة سابقاَ ، وهذا قصد الوقوف على المتغيرات الأكثر تأثيراً في الدراسة. ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بالإرتباط في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة :

المتغيرات/ درجة المعنوية	LCPI	LGDI	LGDP	LUNEM	LLF
التضخم (LCPI)	1	0,175 (0,125)	**-0,252 (0,047)****	-0,015 (0,462)	**-0,327 (0,014)***
معدل تراكم رأس المال الثابت (LGDI)		1	**-0,361 (0,007)*****	**-0,451 (0,001)*****	**-0,451 (0,001)*****
معدل النمو الاقتصادي (LGDP)			1	**-0,364 (0,007)*****	**0,973 (0,000)*****
معدل البطالة (LUNEM)				1	**-0,227 (0,067)****
حجم العمالة (LLF)					1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.Statistics.v22.

ملاحظات : 1-(***): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة 99 % فأكثر.

2 -(**): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 95 %.

3-(*): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 90 %.

وعليه أظهرت نتائج الإرتباط ما يلي:

من خلال الملاحظة العامة لمصفوفة الارتباط الخطي نلاحظ أن هناك معاملات ارتباط موجبة وأخرى سالبة حيث أنّ:

- طبيعة العلاقة بين مؤشر التضخم وتراكم رأس المال موجبة (معامل ارتباط موجب) وهذا راجع إلى أن زيادة معدل تراكم رأس المال يجر وراءه زيادة التوظيف ، زيادة الدخل والطلب ، لكن إذا لم تصاحب زيادة الطلب زيادة

مماثلة على الأقل في العرض فهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم . نلاحظ من التجربة التنموية الجزائرية أن التوسع في التراكم الرأسمالي غالبا ما يصاحبه ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة ، مما يترتب عنه عدم مواكبة العرض الكلي لدينامكية الطلب الكلي . نشير أيضا إلى ضعف مستوى العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين وذلك لأن الآثار الناتجة عن تغير مؤشر التراكم الرأسمالي ليست هي المسبب الرئيسي الوحيد لتغيرات مؤشر التضخم ، فهناك أيضا تأثير معدل النمو السكاني ، معدلات الأجور ، تحسن مستوى المعيشة وغيرها ؛

- من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة ارتباطية موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الإقتصادية المتبعة ، فزيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مصدره زيادة معدلات الإنتاج في أغلب قطاعات النشاط الإقتصادي فهذا يؤدي إلى زيادة العرض بمعدل يعادل أو يفوق الزيادة في الطلب الناتج عن النمو وبالتالي ينتج عن زيادة معدل النمو الإقتصادي استقرار أو حتى انخفاض في معدل التضخم أما إذا كانت درجة استجابة العرض أقل من زيادة الطلب فالنتيجة تكون عكسية (زيادة في معدل التضخم) . في حالة الإقتصاد الجزائري ، فإن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالبا ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة بتطورات السوق العالمية ، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى ، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (التعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب . لقد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين سالبا دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أكبر من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم ؛
- طبيعة العلاقة بين مؤشر معدل البطالة و معدل التضخم ظهرت عكسية (قيمة معامل الارتباط سالبة)، وذلك لأن زيادة معدل البطالة يعني انحسار في جانب التوظيف مما يعني انخفاض في المداخيل والقوة الشرائية وبالتالي انكماش في الطلب مما يساهم في كبح معدل التضخم ، والعكس أيضا صحيح . أما ضعف العلاقة الارتباطية بين هذين المؤشرين فسببها على الأرجح أن معدل البطالة ليس له تأثير قوي ومباشر على معدل التضخم في الجزائر ، وهناك أسباب أخرى هي التي تساهم في تغيرات معدل التضخم ؛
- نلاحظ أن قيمة معامل إرتباط مؤشر معدل التراكم الرأسمالي بمعدل البطالة هي عكسية ولكنها ضعيفة، فطبيعة هذه العلاقة العكسية تتوافق مع متطلبات النظرية الاقتصادية في كون أن زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة العمالة بدرجات متفاوتة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي انخفاض معدل البطالة ، لكن ضعف العلاقة بينهما راجع بالأساس إلى أن زيادة التراكم في رأس المال الثابت هو مركز بالخصوص في قطاع الصناعة ذات المعامل التقني العالي ، وضعيف في القطاعات المستوعبة للعمالة مثل قطاع الفلاحة والخدمات ؛
- ظهر معامل ارتباط النمو الاقتصادي بمؤشر البطالة ضعيفا وسالبا ، وهو يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر ، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف

لدرجة تأثير أحدهما على الآخر يرجع إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين ، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية ؛

- ظهر في الجدول السابق أن طبيعة العلاقة الارتباطية بين مؤشري النمو الاقتصادي والقوة العاملة تتميز بأنها طردية وقوية جدا ، وهذا يتماشى مع طبيعة متطلبات النظرية الاقتصادية ، التي مفادها أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة ، أما قوة العلاقة الارتباطية بينهما فتعني أن جزاء كبيرا من الزيادة في الناتج الوطني تذهب إلى تدعيم المجهود الاستثماري الذي يجر وراءه زيادة العمالة، لكن يظهر أن هذا المجهود غير كاف لامتصاص المعدلات المرتفعة من البطالة الموجودة في المجتمع والتي تتغذى بالخصوص من الضغط الديموغرافي ؛
- أما بالنسبة لطبيعة العلاقة الارتباطية بين بعض المؤشرات الأخرى فأظهرت عدم توافق بين مدلول النظرية الاقتصادية والنتائج المحصل عليها وهذا راجع إلى الأسباب التالية :

✓ عدم وجود علاقة عضوية مباشرة بين بعض المؤشرات وبالتالي عدم وجود تأثير مباشر ذو دلالة اقتصادية بينهما، وذلك مثل مؤشر القوة العاملة من جهة ومؤشرات مثل معدل التضخم ، مؤشر معدل تراكم رأس المال ؛

✓ وجود علاقة تأثير طويلة المدى لا تظهر في الفترة القصيرة والمتوسطة، مثل العلاقة الارتباطية لمؤشر القوة العاملة ومعدل البطالة التي ظهرت سالبة وضعيفة ويعزى ذلك إلى وجود فترة إبطاء تتعلق بأثر القوة العاملة على معدل البطالة والتي غالبا لا تكون آنية وإنما يكون تأثيرها خلال الفترة الطويلة الأجل ؛

✓ علاقة مؤشر معدل التراكم في رأس المال بمؤشر النمو الإقتصادي من الناحية النظرية هي علاقة عضوية مباشرة ذات طبيعة طردية تؤدي فيها زيادة الأول إلى زيادة الثاني و العكس، لكن في الحالة الجزائرية المدروسة ظهرت العلاقة الارتباطية عكسية وضعيفة، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن زيادة معدل التراكم في الأصول الثابتة هو غالبا ما يكون محصورا في قطاع الصناعة وخاصة في قطاع المحروقات وأن مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة فيها عادة ما يكون ضعيفا وبالتالي فإن تغير معدل النمو الاقتصادي ليس مصدره تغير معدل التراكم الرأسمال بقدر ما هو ناتج عن ديناميكية مداخيل صادرات المحروقات الناتجة بدرها عن تغيرات الأسعار في السوق الدولية .

- كما نلاحظ في الأخير أن أكبر الارتباطات الموجبة هي بين معدل النمو الاقتصادي و إجمالي القوى العاملة (97,30%)، بينما أكبر الارتباطات السالبة فهي بين تراكم رأس المال الإجمالي ومعدل البطالة و إجمالي القوة العاملة .

خاتمة:

يتضح أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة الكمية لها علاقة ارتباط فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، حيث نجد: أن معدل التضخم يرتبط ارتباط سالب مع كل من النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة ، لأن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالبا ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة بتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (تعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب، قد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين سالبا دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أكبر من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم ، وبالنسبة لمتغيرة تراكم رأس المال الإجمالي فهي مرتبطة ارتباط سالب مع كل من متغيرات معدل البطالة والنمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة، معامل إرتباط مؤشر معدل التراكم الرأسمالي بمعدل البطالة هو عكسي، فطبيعة هذه العلاقة العكسية تتوافق مع متطلبات النظرية الاقتصادية في كون أن زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة العمالة بدرجات متفاوتة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي انخفاض معدل البطالة، لكن ضعف العلاقة بينهما راجع بالأساس إلى أن زيادة التراكم في رأس المال الثابت هو مركز بالخصوص في قطاع الصناعة ذات المعامل التقني العالي، وضعيف في القطاعات المستوعبة للعمالة مثل قطاع الفلاحة والخدمات، أما متغيرة النمو الاقتصادي فهي مرتبطة ارتباط ضعيف وسالب مع متغيرة معدل البطالة، وهو يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف لدرجة تأثير أحدهما على الآخر يرجع إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية، كما أن هناك ارتباط قوي جدا وموجب بين النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة، وهذا يتماشى مع طبيعة متطلبات النظرية الاقتصادية، التي مفادها أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة، أما قوة العلاقة الارتباطية بينهما فتعني أن جزاء كبيرا من الزيادة في الناتج الوطني تذهب إلى تدعيم المجهود الاستثماري الذي يجر وراءه زيادة العمالة، لكن يظهر أن هذا المجهود غير كاف لامتصاص المعدلات المرتفعة من البطالة الموجودة في المجتمع والتي تتغذى بالخصوص من الضغط الديموغرافي.

الإحالات والمراجع:

[1] – جميل أحمد محمود خضر، وآخرون: " **البطالة : الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2013، ص 16.

[2]– أسامة السيد عبد السميع: " **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب – ألآثار الحلول** " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008، ص 9.

[3]- Chris Mulhearn, Howard R. Vane and James Eden : « **Economics for Business** » , Palgrave, 2001,P209.

[4]- Michael p Todaro , « **Economic Development**» , Seventh Edition, Long Man , 2000, P 215.

[5] – رمزي زكي: " **الاقتصاد السياسي للبطالة** " ، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر1998، ص 15.

[6] – فتحي عطية السيد مصطفى: " **الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر** " ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 10.

[7]– **مشكلة البطالة في الوطن العربي**، دراسة استطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1992. ص 16.

[8] –رمزي زكي، مرجع سابق، ص 23.

[9] – خالد محمد الزواوي: " **البطالة في الوطن العربي ، مشكلة ....والحل** "، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2004، ص 19.

[10] – جميل أحمد محمود خضر، وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

[11] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 14.

[12] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: " **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51.

[13] – أسامة بشير الدباغ، أُثيل عبد الجبار الجومرد: " **مقدمة في الاقتصاد الكلي** "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 393.

[14] – أحمد رمضان نعمة الله وأخرون:" **مبادئ الاقتصاد الكلي** " ، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص 264.

[15] – سيف الإسلام حسين عبد الباري: " **البطالة : الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيف عالجها الإسلام** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ، 2012، ص ص: 17 -18.

[16] – أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 16.

[17] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص ص: 13- 14.

[18] – وليد ناجي الحالي: " **دراسة بحثية حول البطالة** "، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 13.

[19] – عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد الحسين العكيلي: " **تخطيط الموارد البشرية** "، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 64.

[20] – حسن جمال: " **مشكلة البطالة وعلاجها** "، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2000، ص 102.

[21]– لؤي أديب سليمان العيسى: " **الفساد الإداري والبطالة** " ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2009، ص167.